تفاصيل مقترح جديد لحل الأزمة في اليمن ..

تشكيل إدارة حكم ذاتي لإقليم الجنوب (تحت قيادة الرئيس هادي)

توحيد جميع القوى الأمنية الجنوبية تحت قيادة وزارة الداخلية الجنوبية

الامناء/ خاص :

قدم رئيس العلاقات الخارجية للمجلس الانتقالي الجنوبي الدكتور عيدروس النقيب مقترحا لحل الأزمة اليمنية .

وقال النقيب في منشور له على الفيسبوك رصده محرر «الأمناء» بأن : « كل المشاورات والمناورات والمغامرات والمقامرات والتصريحات والتلميحات والاتفاقات والخطابات المتعلقة بالقضية في اليمن تحوم حول قشرة المشكلة وسطحها الظاهر ولكن أصحابها يتهربون من الغوص في عمق المشكلة ومسبباتها وتعقيداتها، لأنهم في هذه الحالة سيقفون أمام استحقاقات ليسوا جاهزين للإيفاء بها وربما لا يرغبون فيها ».

وأوضح النقيب انه ومن خلال المعطيات والشواهد الماثلة على الأرض فقد تشكلت خارطة سياسية تتضمن المعطيات التالية:

1. جنوب متحرر من الغزو الانقلابي تم تسليمه للرئيس الشرعي بعد أن حرره أبناؤه، لكن النافذين (الشرعيين) لم يدعوا الرئيس يمارس عمله في عدن بل فضلوا حياة الفنادق والاستضافة طويلة الأمد، بينما يتطلع الجنوبيون إلى إدارة جنوبهم بعد أن حرروه بدمائهم وأرواح أبنائهم.

2. شمال بيد مجموعة من أبنائه أخذوا السلطة عن طريق الانقلاب، وما أكثر الانقلابات في تاريخ الشمال، منذ انقلاب الإرياني على السلال والحمدي على الإرياني والغشمي وعلي عبد الله صالح على الحمدي، وما يميز الانقلاب الأخير هو أن القائمين عليه يدّعون أنهم ورثة رسول الله ولا حق لأحد أن يوقفهم أو يرفض منكراتهم أو تبنيهم لأجندة خارجية تمثل مشروع الثورة الخمينية الممقوتة حتى من أهل بلادها.

• يرى الكثير من المحللين السياسيين، إنه لو كان الرئيس الذي جاء بعد علي عبد الله صالح شماليا لما حلت باليمن كل هذه الويلات، وأن الرئيس (الجنوبي) هادي وقع ضحية عوامل عدة، أولها أنه جنوبي بلا رديف شعبي قوي في الشمال، الثاني أن من جاءوا به إلى الحكم لم يكونوا مستعدين للدفاع عنه، وقد تخلوا عنه عند أول امتحان، كما إن الملتفين حوله لا يقلون سوءً عن الانقلابيين الحوثيين، والثالث أن الوعي النخبوي الشمالي وحتى المزاج الشعبي الذي لم يقبل برئيس ما دون نقيل يسلح لا يمكن أن يقبل برئيس جنوبي، «وتلك هي شفرة المسألة»، ومن هنا فإن مقولة عودة الرئيس الشرعي إلى صنعاء وتحرير صنعاء من أهلها الذين فضلوا الحوثي (الشمالي) وحلفاءه على الرئيس الشرعي (الجنوبي) وحلفائه هي مقولة غير منطقية بالنسبة للثقافة الشعبية الشمالية، ومستحيلة التحقق في ضوء المعطيات على الأرض، فلا القائلين بها من اليمنيين مستعدون لتحقيقها ولا الشعب في الشمال يقبل بالتفريط بزعيمه الشمالي من أجل أن يحكمه رئيس جنوبي خرج مغدوراً به مسكوتاً على كل ما لحق به من أذى وإساءة وإهانة.

• النخبة السياسية الشمالية المهاجرة مع الرئيس الشرعي (الجنوبي) هادي ليست لها شعبية ولا قاعدة جماهيرية سوى أعضاء أحزابها الذين يتضاءلون يوميا بعد فشلها في التعبير عن تطلعاتهم.

واشار النقيب انه وللخروج من هذه الوضعية السريالية البارادوكسية الشائكة، فإنه من الحكمة أن يتم حل عقدة الأمر وجذر المشكلة الأساسي من خلال مجموعة من الإجراءات والتوافقات التدريجية يمكن تنفيذها من خلال الآتي:

تشكيل إدارة حكم ذاتي لإقليم الجنوب (تحت قيادة الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي) تمثل كل الوان الطيف السياسي الجنوبي المؤمن بحق الجنوب في تقرير مصيره من خلال استعادة دولته، يختارها الجنوبيون بالتوافق بعيدا عن التدخل من أحد ويمكن الاستعانة بالإشراف من قبل الأشقاء في التحالف العربي والجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة، حتى تتهيأ الفرصة لأجراء انتخابات تنافسية ديمقراطية في الجنوب وحل مشكلة فض الشراكة مع الأشقاء في الشمال.

2. توحيد جميع القوى الأمنية الجنوبية تحت قيادة وزارة الداخلية الجنوبية والحكومة الجنوبية التي تعمل تحت قيادة الرئيس الشرعي لكل اليمن الفريق عبد ربه منصور هادي.

3. تشكيل حكم ذاتي للإقليم الشمالي (تحت قيادة الرئيس الشرعي) يمكن أن تمارس قيادته عملها في مأرب أو تعز أو حتى في أي محافظة جنوبية، وتتولى إدارة ملف التفاوض مع الجماعة الحوثية والتصدي لأعمالها العدوانية التي ما انفكت ترتكبها ضد أبناء المناطق الرافضة للانصياع لها.

4. دعوة الجماعة الحوثية إلى طاولة حوار في دولة شقيقة أو صديقة للاتفاق على صيغة توافقية لإنها الحرب وصوغ منظومة مؤقتة لإدارة الحكم في الشمال عن طريق التوافق بين القوى السياسية الشمالية الفاعلة حتى التهيئة لانتخابات تنافسية تفضي إلى قيام برلمان شرعي وحكومة شرعية (فعلاً) تحترم جيرانها وتتعايش مع المحيط الإقليمي والدولي وتمثل كل أطياف المجتمع الشمالي بلا استثناء.

5. هذا الأمر سيقتضي على الجماعة الحوثية أن تتخلى عن النهج العسكري المليشياوي، وأن تتبنى قيام حزب سياسي مدني يؤمن بالديمقراطية والتعددية وينبذ فكرة التميز والاصطفاء الإلهي ووراثة آل بيت رسول الله، التي صارت موضع سخرية العقلاء وغير العقلاء.

6. دمج كل القوات العسكرية في الشمال وإخضاعها لقيادة عسكرية مهنية غير حزبية تتبع الرئيس الشرعي وتمثل كل مناطق وقبائل الشمال، ولا تتبنى أية أجندة سياسية أو حزبية أو مذهبية أو مناطقية.

7. عقد مؤتمر حوار شمالي ـ جنوبي برعاية دولية وإقليمية لتحديد طريقة فض الشراكة بين الشمال والجنوب والعودة إلى نظام الدولتين وتحديد معايير وضوابط العلاقة بين الدولتين الشقيقتين بتراضي ممثلي الطرفين ودراسة الشراكات المتكافئة الممكنة بين الشعبين بما في ذلك إمكانية إقامة كونفدرالية تتضمن مجالات محددة للتعاون والتنسيق بينهما.

8. يتم إنشاء صندوق لإعادة إعمار أراضي الدولتين اليمنيتين بإشراف إقليمي ودولي ومساهمة من دول المحيط الإقليمي بما في ذلك إيران ومشاركة المنظمات الدولية، لغرض إعادة البنية التحتية التي تعرضت للتدمير سواء بسبب سوء الإدارة والسياسات الانتقامية أو بسبب الحرب وتداعياتها وفتح الأبواب لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية في البلدين تسمح بخلق حالة من الأمان المعيشي والاستقرار السياسي والأمني في المنطقة والإقليم وتوفر الخدمات الضرورية للسكان.

إن الرهان على تجزئة القضية الإشكالية الأساسية إلى قطع وتفصيلات صغيرة وعقد اتفاقات صغيرة جزئية أو ترقيعية إنما يزيد الوضع تعقيدا ويخلق المزيد من التحديات والمتاعب ليس لليمنيين (في الجنوب والشمال) وحدهم وإنما للجوار الإقليمي والمجتمع الدولي، وما اتفاقي ستوكهولم والرياض إلا نموذجين حيين لأي صفقات جزئية يمكن التفكير بعقدها كمعالجات موضعية لمعضلة ليست موضعية.

إعلان مناقصة الملابس رقم (٣) لعام ٢٠٢٠م

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (٣) لعام ٢٠٢٠م, والخاصة بشراء ملابس للعاملين في مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن.

والتي تم تمويلها من المصدر : ذاتي.

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي:

مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/ التواهي - محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات - مدير إدارة المناقصة.

تلفون: ٩٦٧٢٠٠١٦٨ + تلفاكس: ٩٦٧٢٠١٥٤٢ +

لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (٥٠٠٠) ألف ريال يمني لا يرد.

آخر موعد لبيع الوثائق يوم: الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٨/١٠م، مع الأخذ بالاعتبار بإجازة عيد الأضحى المبارك.

يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء، وفي طيه الوثائق التالية:

- ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة (بمبلغ مقطوع وقدره ٤٠٠,٠٠٠ ريال يمني)، صالح لمدة (١٢٠ يوماً) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع صادر عن بنك متعمد من قبل البنك المركزي اليمني.

- صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول + صورة من البطاقة الزكوية سارية المفعول.

- صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول + صورة من السجل التجاري ساري المفعول.

- يجب أن تكون كل البطائق المذكورة أعلاه سارية المفعول (وغير منتهية).

- توفير عينات مطابقة للمواصفات المطلوبة.

تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفاً ويكتفي بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.

- فترة سريان العطاء (٩٠) يوما اعتباراً من يوم فتح المظاريف.

- يجب تقديم العطاءات إلى مدير إدارة المناقصات.

- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (١١:٠٠ صباحاً) من يوم: الخميس الموافق: ٢٠٢٠/٨/١٣م.

ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

- سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في القاعة الكبرى للتسويق والإعلام بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).

يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة والاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (٣٠) يوما من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني: (www.portofaden.net)